محاضرة رقم(04)

النظـــــم السياسية الليبرالية

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية وصورها بتعدد الاتجاهات المهتمة بدراستها، فالبعض يقسمها بالنظر للهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص منفرد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسيا، وإذا أسندت لهيئة جماعية عليا دعي النظام بأنه مجلسي أو نظام حكومة الجمعي، ويمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فيعتبر النظام برلمانيا.

أولا :النظام البرلماني:

1- مفهومه:

لقد ركز أغلب المفكرين في تعريفهم للنظام البرلماني على العناصر المشكلة للنظام البرلماني وخصائصه دون التوصل إلى تعريف دقيق له، فمنهم من يرى بأنه ذلك النظام الذي يتضح فيه بوضوح التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بينما البعض الآخر يعتبر النظام البرلماني هو توفر شروط في النظام السياسي تتمثل في المسؤولية السياسية والجماعية للوزراء، والتوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى عدم مسؤولية رئيس الدولة، كما عرفه آخرون بأنه نظام الفصل المرن بين السلطات، حيث تتعاون السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبواسطة حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

ويعتبر النظام البرلماني من بين الأنظمة النيابية التي تقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه، ويقوم على أسس وأركان.

2- إيجابيات وسلبيات النظام البرلماني:

أ- الإيجابيات:

- تحقيق الانسجام التام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية والتفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث مما يجعل كل منهما مكملة للأخرى.
- ترسيخ الديموقراطية ومنع الاستبداد
- تحمل المسؤولية السياسية
- القدرة على جذب ذوي الكفاءات والخبرة العالية
- حماية المصالح الشعبية من خلال ممثليه في الهيئة التشريعية
- فائدة تعليمية كبرى من خلال المناقشات البرلمانية وتساهم في النضج والوعي السياسي للشعب.

ب – العيوب:

- عدم استقرار الحكومات بسبب تشكيل حكومات ائتلافية تتكون من عدة أحزاب متنافرة في أهدافها السياسية ومتعارضة في برامجها الانتخابية.
- تضييع وقت الوزراء في المواجهات والمناقشات مع السلطة التشريعية وحضور جلسات البرلمان.
- اعتماد هذا النظام على التدقيق والموازنة قد يقضي على مبدأ الفصل بين السلطات من الناحية العملية.
- تأثير جماعات المصالح والولاءات الضيقة حزبيا على الحكومة.
- الإخلال بالتوازن بين السلطتين في بعض الأحيان
- نظام يقوم على وجود رئيس تنفيذي واحد
- نشأ هذا النظام في بيئة سياسية معينة وأن تطبيقه في دول أخرى قد لا يحقق أهداف النظام السياسي.
- تشجيع روح المعارضة نظرا لوضع المقاليد كلها بيد حزب الأغلبية

- ظهور دكتاتورية الحكومة، حيث تكون مركزة بأيدي الوزراء في بعض الأحيان الذين بإمكانهم تقرير أي سياسة، واقتراح ما تشاء من تشريعات وهم واثقون بدعم السلطة التشريعية لها.
- ضعف الحكومة وعجزها في بعض الأزمات نظرا لعدم توفر أي مستوى ممكن من التضامن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ففي بعض الأحيان تقوم المعارضة باستغلال ذلك التوجيه الانتقادات التصرفات الحكومة مما قد يؤدي إلى عدم مجابهة ذلك بفعالية.
- عدم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب يؤدي إلى صعوبة محاسبته والوزراء من طرف الشعب.

ثانيا :النظام الرئاسي:

1- مفهومه:

هو نظام حكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يمنح صلاحيات واسعة للرئيس الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويشكل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي وتكون هذه الحكومة مسؤولة أمامه وتتجمع السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة الذي يجمع بين صفين، هما رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويساعد الرئيس في القيام بمهامه مجموعة من المساعدين كالأمين العام.

2- مزايا وعيوب النظام الرئاسي:

أ-المزايا:

- تحقيق الاستقرار السياسي

- تمتع رئيس الدولة بشعبية كبيرة وهيبته لأنه مرشح الأمة.

- يضع النظام الرئاسي سلطات واسعة في يد رئيس الدولة، ويكون له دور كبير في إدارة الأزمات مما يحقق استقرارا إداريا.

- النظام الرئاسي يبني على مبدأ استقلال السلطات، مما يتيح لكل منهما تركيز جهودها في مجال اختصاصها، وهوما يجعل الحكومات أكثر كفاءة في أداء مهامها، وفي المقابل يوفر للمجلس التشريعي حرية الحركة والمناقشة وأبرزها المسائل المالية.
- نجاح النظام الرئاسي في مواجهة الأزمات
- نجاح النظام في الدول الديمقراطية المتكاملة والتي يكون فيها مستوى النضج والوعي السياسي عاليا.

ب- العيوب:

- ظهور الخلافات السياسية خاصة في فترات الانتخابات الرئاسية وقد تؤدي إلى ظهور الأزمات، وخاصة في حالة اختلاف أحزاب أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية.
- انفصال السلطتين التشريعية والتنفيذية أمر غير مرغوب فيه ، لأن التعاون ضروري ويسهل الوصول إلى النتائج ويوفر للسياسات العامة قوة سياسية أكبر.
- نظام يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.
- إن الاستقلال الذي يتمتع به كل من رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية تؤدي إلى وقوف كل منهما على نقيض الآخر.
- على خلاف النظام البرلماني الذي تتولى فيه لجنة واحدة هي مجلس الوزراء مهمة توجيه التشريع، نجد أن الهيئة التشريعية في النظام الرئاسي تتألف من عدة لجان تشريعية مستقلة عن بعضها البعض، وبهذه الطريقة تقسيم السلطات وتضيع المسؤوليات والصلاحيات.
- إن النظام الرئاسي لا تتوفر له القدرة على تصحيح عيوبه ومعالجة أخطائه كما يحدث في النظام البرلماني، فالسلطة التنفيذية بحكم ابتعادها عن السلطة التشريعية تكون بعيدة عن انتقادها.
- الفصل بين السلطات قد تؤدي إلى هدم وحدة الدولة.

- إن جمع الرئيس بين السلطة الواسعة القوية والاستقلال في نفس الوقت تؤدي للدكتاتورية.

ثالثا: نظام الحكومة الجمعية:

1- مفهومة:

يعتبر نظام حكومة الجمعية أحد أشكال الأنظمة السياسية الديموقراطية، وفيه ترجح كفة السلطة التشريعية، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بأن تنتدب السلطة التشريعية من بين أعضاءها عدد من النواب لممارسة السلطة التنفيذية، ويطلق عليهم تسمية الوزراء، وهم وكلاء عن السلطة التشريعية ولا يملكون إزاءها أية سلطات فلا يستطيعون حلها أو الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، فهذه مهمة البرلمان، أما رئيس الدولة فسلطته شرفية.

2- مزايا وعيوب نظام حكومة الجمعية:

أ- المزايا:

- يمثل مرحلة انتقالية تستطيع الدولة من خلالها تجاوز مرحلة حرجة من تاريخها
- الهيئة التنفيذية مسؤولة سياسيا أمام البرلمان مما يمنع استبداد السلطة التنفيذية
- يعتبر أكثر النظم ديمقراطية، إذ يجعل للهيئة التي ينتخبها الشعب لتمثيله وهي البرلمان التحدث باسمه وتسيير شؤونه، وهذا يعتبر عملا ديمقراطيا.

- العيوب:

- هذا النظام لا يمنع استبداد السلطة التنفيذية لأنه لا يمنع استبداد السلطة التشريعية
- دمج كل السلطات بيد واحدة يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية
- رغم نجاح هذا النظام في سويسرا والذي يعود إلى ظروف خاصة، فإنه فشل في الكثير من الدول.